الاطراف توفيرها حتى الآن ، وتؤدي الى تحسين مركز ميزان مدفوعات هذه البلدان بينما تنشط الانماء الاقتصادي فيها ،

٢ — وتعرب عن أملها في وضع احكام ملائمة واقرار اجراءات مناسبة لقيام علاقات عمل وثيقة وضمان فعالية التنسيق والمشاورات بين المؤسسة الانمائية الدولية والامم المتحدة ،

٣ — وتلفت النظر الى فائدة اقامة علاقات مناسبة على الوجه الملائم بين المؤسسة الانمائية الدولية والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ،

٤ — وتطلب الى الامين العام أن يحيل الى مدير البنك الدولي للانشاء والتعمير محاضر مناقشات الجمعية العامة حول هذا الموضوع في دورتها الراهنة ، ليبلغها الى مدير البنك التنفيذيين .

الجلسة العامة ٨٤٦
٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٩

القرار ١٤٢١ (الدورة ١٤)

دعم السوق العالمي وانماؤه وتحسين شروط التبادل التجاري للبلدان ذات الاقتصاد القليل التقدم

ان الجمعية العامة ،

اذ تسترشد بالمبادىء المقررة في ميثاق الامم المتحدة واذ ترغب في انماء التعاون الاقتصادي الدولي وتحقيق التوظيف الكامل وتشجيع التقدم والتطور في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ،

واذ ترى أن التجارة العالمية هي عامل طبيعي أكيد في انماء العلاقات السلمية بين الدول ،

واذ ترغب في تشجيع انماء وتوسيع التجارة لتيسير تبادل السلع وتهيئة ظروف الاستقرار والرفاه التي لا غنى عنها لقيام علاقات سلمية وودية بين الامم ،

أ و لا

١ — توصي جميع الدول الاعضاء بأن تقوم ، جماعة وفرادى ، بمواصلة جهودها لتشجيع وتوسيع التجارة ذات الفائدة المتبادلة بين جميع الدول ، بغض النظر عن نظمها الاقتصادية ،

٢ — وتؤكد من جديد اعتقادها بضرورة قيام المنظمات الدولية المعنية بتنظيم التجارة الدولية وانمائها بمواصلة الاسهام في توسيع التجارة العالمية المتعددة الاطراف وتيسير زيادة التبادل التجارى بين الدول بغض النظر عن نظمها الاقتصادية ،

٣ — وتطلب الى الامين العام أن يقوم ، مع المراعاة التامة لجميع الآراء التي أبديت والاقتراحات التي قدمت في هذا الموضوع أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة ، باعداد تقرير عن طرق ووسائل تشجيع المزيد من التعاون التجارى بين الدول ، بغض النظر عن نظمها الاقتصادية ودرجة نموها ، بما في ذلك دراسة جميع الترتيبات اللازمة لهذا التعاون ،

٤ — وتطلب الى الامين العام أن يرفع هذا التقرير الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته الثلاثين والى الجمعية العامة في دورتها الخامسة عشرة ،

ثانيا

١ — وترى ضرورة قيام الامم المتحدة والوكالات المتخصصة المعنية بتوسيع الاعمال المفيدة التي تقوم بها الآن لتشجيع استقرار أسواق السلع الاساسية وانماء التجارة المتعددة الاطراف ذات الفائدة المتبادلة ،

٢ — وترى أن من المرغوب فيه القيام ، ضمن اطار الامم المتحدة وغيرها من الهيئات المختصة ، بوضع تدابير لتشجيع استقرار أسواق السلع الاساسية وانماء التجارة بين البلدان ذات الاقتصاد الكبير التقدم والبلدان ذات الاقتصاد القليل التقدم على أساس الفائدة المتبادلة وعدم التمييز ، بما في ذلك القيام ، عند الاقتضاء ، بعقد اتفاقات تجارية قصيرة الاجل أو متوسطة الاجل أو طويلة الاجل ، واتفاقات دولية للسلع الاساسية وانشاء أفرقة دراسية دولية ،

٣ — وتوصي البلدان ذات الصناعة المتقدمة والبلدان ذات الاقتصاد القليل التقدم بأن تواصل عن طريق الاتفاقات الائتمانية المعقودة بحرية ، تشجيع تصدير الآلات والمعدات

الصناعية الى البلدان ذات الاقتصاد القليل التقدم ، دون وضع أى قيد على حرية هذه البلدان في نشدان أفضل الاسواق للبيع والشراء ٠

الجلسة العامة ٨٤٦
٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٩

القرار ١٤٢٢ (الدورة ١٤)

انماء التجارة الدولية والمشاكل الدولية للسلع الاساسية

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قرارها رقم ١٣٢٤ (الدورة ١٣) المتخذ في ١٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٨

واذ تحيط علما بقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي رقم ٧٢٦ (الدورة ٢٨) المتخذ في ٢٤ تموز (يوليه) ١٩٥٩ ،

واذ ترى عن اقتناع أن التقدم الاقتصادى والاجتماعي في العالم ، ولاسيما في المناطق ذات الاقتصاد المتخلف ، يتوقف الى درجة كبيرة على الزيادة المطردة في التجارة الدولية ،

واذ تذكر أن صادرات عدد قليل نسبيا من السلع الاولية تمثل المورد الرئيسي للايرادات من القطع الاجنبي بالنسبة الى كثير من البلدان ، ولاسيما في المناطق ذات الاقتصاد المتخلف ،

واذ ترى أن التقلبات العنيفة في أسعار السلع الاساسية تؤثر في حجم حصيلة صادرات كثير من البلدان وموارد ميزانياتها ، ويحتمل أن تعوق ، في حالة البلدان ذات الاقتصاد المتخلف الانماء السليم الثابت لاقتصادها ،

واذ ترى عن اقتناع أن وضع حد للتقلب العنيف في أسعار السلع الاساسية يزيد من فعالية أية سياسة تستهدف تقديم المساعدة الاقتصادية الى البلدان ذات الاقتصاد المتخلف وأن ايجاد حلول لهذه المشكلة من أهم الامور التي ينبغي أن تعني بها جميع الدول الأعضاء ،

واذ تلاحظ موافقة المجلس الاقتصادى والاجتماعي على برنامج أعمال لجنة التجارة الدولية للسلع الاساسية ، بما في ذلك الدراسة المفصلة للتدابير التي يجدر اتخاذها على الصعيدين القومي والدولي لمعالجة التقلبات في أسواق السلع الاولية ،